

فعاليات مؤتمر المانحين لليمن المنعقد في العاصمة السعودية الرياض ٤ سبتمبر ٢٠١٢ م
 في ٤ سبتمبر ٢٠١٢م في العاصمة السعودية الرياض عقد مؤتمر المانحين لليمن برئاسة رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة ووزير المالية السعودية إبراهيم عبد العزيز العساف ونائب رئيس البنك الدولي "انجر اندرسون" ومشاركة ما يزيد عن ممثلي ٣٠ دولة ومنظمة مانحة ومراقبين يمثلون القطاع الخاص وشرائح المجتمع المدني .
 وخلال فعاليات المؤتمر أعلنت ١٤ دولة ومؤسسة تمويلية دولية خلال مؤتمر المانحين (المجموعة الاستشارية لدعم اليمن) عن دعم الجمهورية اليمنية بمبلغ ٦,٣٦٩,٥٠٠,٠٠٠ دولار.

وذلك لمساعدة اليمن في تجاوز الأزمة السياسية والاقتصادية التي يعيشها، وتلبية احتياجاته التنموية لتحقيق الأمن والاستقرار، موزعة على النحو المبين في الجدول أدناه:

م	الدولة / المنظمة	المبلغ المتعهد به
١	المملكة العربية السعودية	٣.٢٥٠ مليار دولار
٢	الولايات المتحدة الأمريكية	٨٤٦.١ مليون دولار
٣	المملكة المتحدة (بريطانيا)	٣١١.٣ مليون دولار
٤	الاتحاد الأوروبي	٢١٤.١ مليون دولار
٥	ألمانيا	١٥٧.٧ مليون دولار
٦	سويسرا	٨.١ مليون دولار
٧	فرنسا	٦.٢ مليون دولار
٨	الصندوق العربي	٥١٠ مليون دولار
٩	البنك الدولي	٤٠٠ مليون دولار
١٠	صندوق النقد العربي	٣٨٠ مليون دولار
١١	البنك الإسلامي للتنمية	١٠٠ مليون دولار
١٢	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "إيفاد"	٤١ مليون دولار
١٣	صندوق أوبك للتنمية "أوفيد"	٤٥ مليون دولار

المصدر/ وكالة واس السعودية

كلمة رئيس الوزراء في فعاليات مؤتمر المانحين لليمن :

في حفل الافتتاح، ألقى رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة كلمة عبر في مستهلها عن جزيل الشكر نيابة عن رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني والشعب اليمني إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل وإلى حكومة وشعب المملكة العربية السعودية الشقيقة على وقوفهم مع اليمن بلا حدود في الضراء والبأساء، وعلى استضافتهم لهذا المؤتمر ومؤتمر أصدقاء اليمن في مايو الماضي.

وأكد أن ذلك دليلا على حرصهم الدائم على مساعدة اليمن في تجاوز كل الأوضاع الصعبة والظروف العصيبة التي تمر بها، وهو حرص لاتخطئه العين على الإطلاق، وقال "وبهذا الصدد أؤكد أن شعبنا سيظل دوما يتذكر ذلك بالتقدير والعرفان".

كما أزجى الأخ رئيس الوزراء الشكر الجزيل باسم الجمهورية اليمنية رئيسا وحكومة وشعبا إلى أصحاب الجلالة والسمو قادة بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وحكوماتهم وشعوبهم على مواقفهم حيال اليمن، وكذلك لحكومات الدول الأخرى الصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية الفاعلة المشاركة في دعم مسيرة اليمن الهادفة إلى التغيير الشامل المنشود وتحقيق الأمن والاستقرار والنهوض الاقتصادي والازدهار.

وقال " كما انتهز هذه الفرصة لأعرب عن سعادتني والوفد المرافق بالتعاون القائم بين اليمن وبلدانكم ومنظماتكم، وبما يسود علاقتنا معكم من المودة وعن تقديرنا البالغ لأدواركم وجهودكم

التي تبذلونها لمساعدة اليمن والأخذ بيدها نحو بر الأمان، وتبوء مكانها اللائق بين البلدان الناهضة والمتقدمة.

ولفت الأخ باسندوة إلى ان الحكومة قطعت شوطا كبيرا في تنفيذ العديد من خطوات وإجراءات التسوية السياسية المنصوص عليها في المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمدة، رغم العوائق والعراقيل التي افتعلت وما تزال تفتعل حتى اليوم، بالاعتماد على وعي وإدراك أبناء الشعب اليمني بان هذا هو الطريق الأمن والكفيل بالحيلولة دون وقوع بلادهم في وهدي الفوضى وأتون الحرب الأهلية، وبالخروج من براثن أزماتها المتعددة التي ورثناها من نظام الحكم السابق. وقال "وبهذا استطاعت اليمن أن تقدم لغيرها من أقطار الربيع العربي النموذج الأمثل والأقل تكلفة لاستحداث التغيير الذي توخاه شبابها وشباتها حين دشنوا ثورتهم المباركة في ١١ فبراير ٢٠١١م من اجل الانعتاق من ربقة الفساد والقهر والتخلف، وبناء دولة وطنية حديثة قادرة على أن تكون عضوا فاعلا في الأسترتين الإقليمية والدولية".

وأضاف "وليس من المبالغة في شيء القول بأننا استطعنا في الأشهر القليلة المنصرمة الانتصار في معركتنا التي خضناها ضد القوى والجماعات الإرهابية التي حاولت، هي الأخرى ودون جدوى إفشال التسوية السياسية، إذ نجحت قواتنا المسلحة والأمنية الباسلة بمؤازرة من المواطنين الشرفاء في طرد تلك القوى والجماعات من المدن والقرى التي كانت قد سيطرت عليها في محافظتي أبين وشبوه، ما أدى إلى استعادة الدولة لسيطرتها على المحافظتين بالكامل".

وأكد رئيس الوزراء أن المعركة ضد الإرهابيين متواصلة دون كلل ولا ملل حتى تطهير اليمن كليا من فلولهم بإذن الله، باعتبار الحرب ضد الإرهاب حربا وطنية حتى تحقق كامل أهدافها، وليست حربا من ذلك النوع من الحروب الداخلية أو الأهلية العبيثة.

وقال "وبهذا الصدد يمكنني القول بان الانتصار الكبير الذي حققناه حتى الان في معركتنا ضد الإرهابيين قد أزاح من طريقنا عقبة كأداء كان الهدف من ورائها تعطيل مسار التسوية السياسية، وعرقلة تنفيذ عملية انتقال السلطة وفقا للمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمدة، ووفقا للشرعية الوطنية التي أسفرت عن مشاركة الغالبية الساحقة من الناخبين في الانتخابات الرئاسية المبكرة يوم ٢١ فبراير الماضي".

وتطرق الأخ باسندوة إلى مجموعة الخطوات والإجراءات التي اتخذها رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني بموجب المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية وعلى وجه الخصوص القرارات المندرجة في إطار توحيد قيادة المؤسستين العسكرية والأمنية وإعادة هيكلتها على أسس وطنية ومهنية جديدة.. مشيرا إلى ما واجهت به هذه القرارات من رفض وتمرد بلغ حد اقتحام مبنى وزارة الداخلية ونهب محتوياته من قبل قوة أمنية يفترض فيها أن تكون حامية للأمن..

وقال "وكاد الأمر نفسه يتكرر في مجمع وزارة الدفاع، عندما قامت مجاميع مسلحة تتبع اللواء الثاني حرس جمهوري بمحاولة اقتحام وزارة الدفاع بالقوة، وإنني لأعبر هنا باسم حكومة الوفاق الوطني عن تقديرنا العالي لتلك الوحدات العسكرية التي تصدت لذلك التمرد، ونجحت في إنهائه".

وأضاف "وأود هنا أن أعيد على مسامعكم ما كان قد قاله الرئيس عبد ربه منصور هادي لدى اجتماعه بالحكومة مؤخرا من أن الذين يراهنون على إعادة عجلة التغيير إلى الوراء هم واهمون ويعيشون في كوكب آخر".

وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة ستظل تعمل بنفس الروح والإرادة التي عبر عنها رئيس الجمهورية من اجل انجاز عملية التغيير وفقا للمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية ووفقا لقرارات مجلس الأمن بشأن اليمن.

ولفت إلى ما تحظى به قرارات وتوصيات اللجنة الفنية التحضيرية للحوار الوطني من دعم كامل من قبل رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني، باعتبار التحضير لمؤتمر الحوار

الوطني وتوصله إلى إقرار نتائج حقيقية في معالجة المشكلات التي تواجه اليمن يمثل إلى جانب استكمال إعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية الاستحقاقين الأهم المتضمنين في المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية بعد النجاح في عملية نقل السلطة.

كما أكد أن الحكومة حريصة على الاضطلاع بواجباتها في تنفيذ المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية نوا وروحا، والتفقد بمقتضيات قرارات مجلس الأمن بشأن اليمن انطلاقا من إدراكها بأن هذا هو الخيار العملي والواقعي لإنقاذ اليمن من الوقوع في شرك المآلات الكارثية الحريصين على اتقاء الانزلاق إليها.

وشدد الأخ باسندوة على أهمية إيلاء الوضع الاقتصادي نفس القدر من الاهتمام بالشأن السياسي نظرا لما له من تأثير بالغ على نجاح التسوية السياسية وعلى امن واستقرار ووحدة اليمن.. مثمنا ما أبداه وببديه الأشقاء والأصدقاء من استعداد لمساعدة اليمن على التغلب على المشاكل الاقتصادية الصعبة والمعقدة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل ما ورثته الحكومة من ضخامة التركة من نظام الحكم السابق وفي مقدمتها خلو الخزينة العامة من المال وتقشي الفقر والبطالة والفساد وتردي الخدمات وغيرها من الأزمات التي يواجهها الشعب اليمني.

وقال "إننا نعول على الدول الراحية للمبادرة الخليجية وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات والصناديق الإقليمية والدولية في دعمنا ومؤازرتنا كي نتمكن من الخروج من شرقة أوضاعنا الصعبة بإذن الله".

وأوضح رئيس الوزراء أن الفساد الضارب في مؤسسات الدولة وأجهزتها وضعف وتخلف الإدارة أسهم في جعل المشكلات الاقتصادية معقدة للغاية.. مؤكدا أن لدى الحكومة إرادة حقيقية وتصميم على محاربة الفساد والأخذ بأية توجهات تقضي إلى التغلب على ضعف الإدارة.

وقال "كما أن لدينا استعدادا كاملا لتوفير الظروف الملائمة لنجاح المعالجات والإجراءات الاقتصادية التي يمكن التوصل إليها".

وأضاف "ولا اكذبكم القول بأن معركتنا ضد الفساد ومن أجل تحسين وتطوير الأداء الإداري ليست هينة، ولكن ما يدعوني لتأكيد تفاؤلي هذه المرة هو أن الفساد في بلادنا لم يعد يحظى بسند سياسي بعد ولوجها في عملية التغيير".

وتابع قائلا "كما أننا قد وطنا أنفسنا على أن الوظيفة هي حق من هو كفؤ ومؤهل لها، وليس لإرضاء المحاسب والمولين، كما أنني أراهن على ما يمكن أن يوفره لنا المانحون من خبرات واستشارات وقبل ذلك أراهن على نزاهة وإخلاص وكفاءة الكثير من كوادرن الوطنية التواقفة لقيادة البناء الاقتصادي الناجح".

وأشار الأخ باسندوة إلى أن الدعم الذي تطمح اليمن للحصول عليه من الأشقاء والأصدقاء المانحين في الوقت الراهن، مرتبط بحالة استثنائية تتطلب معالجات عاجلة وملحة إلى جانب الحاجة إلى إيجاد قاعدة انطلاق مستقبلية".

وبين أن حكومة الوفاق الوطني تستعد لتنفيذ خطة عاجلة تستهدف استعادة الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير والانطلاق في مضمار النمو في الأجل المتوسط.

وقال "في اللحظة الراهنة نتجه جهودنا نحو العمل على استكمال تنفيذ المشاريع الاستثمارية العامة التي توقفت خلال الفترة المنصرمة بسبب الأحداث التي شهدتها البلاد، على أن التحسن التدريجي في الأوضاع السياسية والأمنية سيمكن الحكومة من اعداد برنامج استثماري طموح يمثل الترجمة العملية للخطة الاقتصادية والتنموية، وترتيب البرامج والمشاريع الاستثمارية وفق الأولويات الاقتصادية والاجتماعية وبما يلبي الاحتياجات الأساسية للسكان".

ونوه رئيس مجلس الوزراء بالدول المانحة التي ظلت على الدوام مستعدة لمدي العون لليمن، وعبرت عن استعدادها ليس فقط لتقديم الملاحظات الايجابية بشأن الأوضاع الاقتصادية والإدارية، وتقديم الخبرات والاستشارات الضرورية التي نحتاجها، وإنما أيضا دعمت ذلك كله برصد الأموال سواء كمعونات أو كقروض ميسرة للتوسع في تنفيذ مشاريع البنية الأساسية

وتنفيذ برامج للإصلاحات في مجالات عدة اقتصادية وإدارية وفي مجال القضاء والتخفيف من الفقر وتوفير فرص عمل للعاطلين إلى جانب دعم التحولات السياسية الديمقراطية. وقال "غير أن هذه الجهود لم تكن لتثمر كثيرا بسبب الفساد الذي كان مستشرياً في مفاصل أجهزة الدولة ومؤسساتها وبسبب غياب الإرادة السياسية الداعمة للتوجهات الإصلاحية، بل كان العكس هو الصحيح حيث ظلت الإجراءات المعنية بوضع آليات حقيقية لمحاربة الفساد تتسم بالشكلية وبالإفراغ من مضامين العملية، وكان اللهاث الرسمي وراء المساعدات لا ينعكس في اعتماد إجراءات حقيقية لاستخدام تلك المساعدات في المجالات المحددة لها، فيما ظلت الإمكانيات الحقيقية لاستيعاب الأموال المرصودة من قبل المانحين محدودة".

وأضاف "وفي الوقت نفسه ظلت معدلات الفقر والبطالة تترادى بصورة خطيرة وبقي المناخ الاستثماري فاقداً للقدرة على تقديم مزايا جاذبة والفساد عائقاً حقيقياً أمام الاستثمارات". وأكد الأخ باسندوة أن حكومة الوفاق الوطني تدرك الأسباب الحقيقية للتعثر الذي أصاب مسيرة الشراكة بين اليمن وبين الدول والجهات المانحة، ولذلك فإنها تولي اهتماماً خاصاً لدراسة معوقات استيعاب المنح والمساعدات الخارجية وإعداد تصورات عملية للحد من تلك المعوقات ورفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

وقال "كما أن لدى الحكومة الإرادة الكافية لتطوير الشراكة مع شركاء التنمية من قطاع خاص ومنظمات غير حكومية ومانحين".

وشدد رئيس الوزراء على أهمية مساعدة الأشقاء والأصدقاء لليمن في الظروف الراهنة، لتحقيق الاستقرار، خاصة أن استقرار اليمن يهم المنطقة والعالم انطلاقاً من موقعه الجغرافي المتميز على طرق التجارة العالمية.

وقال "أن شعبنا يتطلع إلى ما سيسفر عنه هذا المؤتمر من نتائج طيبة ترقى إلى مستوى الآمال التي تحده، ولا يساورني ادني شك في أنكم تدركون مدى أهمية أمن واستقرار اليمن بالنسبة لمحيطه الإقليمي خصوصاً والعالم عموماً".

كلمة وزير المالية بالمملكة الدكتور إبراهيم عبد العزيز العساف :

من جانبه أكد وزير المالية بالمملكة العربية السعودية الدكتور إبراهيم عبد العزيز العساف أن ثمة تحديات كبيرة تواجه اليمن في المجال الاقتصادي والمالي والسياسي والأمني، مشدداً على أهمية تضافر كافة الجهود الدولية والإقليمية لدعم حكومة الوفاق الوطني اليمنية في مواجهة التحديات الراهنة وتلبية استحقاقات المرحلة الانتقالية الصعبة وإيجاد الحلول الناجعة والمناسبة للتغلب على هذه التحديات واستكمال الدعم الخاص بالأزمة الإنسانية ومعالجة مشاكل القوى العاملة والبطالة وتشجيع فرص الاستثمارات الأجنبية.

وأشار وزير المالية السعودية إلى حرص الحكومة السعودية على مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم اللازمة لدعم استقرار اليمن وتنفيذ الحكومة اليمنية لبرنامج الاستقرار المرهلي لافتاً إلى أن المملكة وإيماناً منها بضرورة دعم الشعب اليمني وتوفير احتياجاته الإنسانية الملحة فقد سعت جاهدةً إلى تقديم يد المعونة لليمن بمساعدات مالية تجاوزت خلال الخمس سنوات الماضية ما قيمته (٣) مليارات دولار.

ولفت وزير المالية السعودي إلى أن إجمالي المساعدات السعودية لليمن التي قدمت خلال مؤتمر أصدقاء اليمن في شهر مايو الماضي بالرياض بلغت (٣.٢٥) مليارات دولار منها مليار تم تخصيصها خلال مؤتمر الرياض للمانحين لتقديمه كوديعة في البنك المركزي، بالإضافة لاتفاقيتين لمشروعين ومنحة قدرها (١.٧٥) مليار دولار لتمويل مشاريع إنمائية ضمن البرنامج الاستثماري، علاوة على (٥٠٠) مليون دولار لتمويل وضمان صادرات سعودية.

كلمة أمين عام مجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياتي :

ألقى أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياتي، كلمة أكد فيها إن هذا الاجتماع يأتي بعد أشهر قليلة من انعقاد الاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن في الرياض في مايو ٢٠١٢، وتعبيراً بالغاً عن اهتمام المجتمع الدولي وحرصه الدائم على دعم الخطوات

التي اتخذتها الحكومة اليمنية، بعد نجاح الانتخابات في فبراير الماضي، لاستعادة استقراره وبسط سلطة القانون في جميع أرجاء اليمن الشقيق، وقطع الطريق على محاولات جر اليمن إلى الفوضى ومنعه من استعادة أمنه وسلامته.

وأوضح أن هذا الاجتماع مخصص لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الأمن والاستقرار في اليمن.. مؤكداً أن المساعدات التي تقدم لليمن ضرورة لتحقيق التنفيذ السريع للمبادرة الخليجية، ولمواجهة القوى التي تعمل لتقويض أمن اليمن واستقراره، وتعرقل محاولاته الجادة لاستئناف مسيرة التنمية والرخاء، مشيراً إلى دعم دول مجلس التعاون للقرارات التي اتخذتها الحكومة اليمنية للحوار الوطني واستكمال الخطوات اللازمة للتحضير للانتخابات القادمة، وإنجاح العملية السياسية، واستعادة القدرة على التنمية الاقتصادية.

واستعرض الدكتور الزباني الجهود التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي لدعم اليمن منذ مؤتمر المانحين الذي عُقد في لندن في نوفمبر ٢٠٠٦، حيث أسهمت دول مجلس التعاون الخليجي، والصناديق الإقليمية بنحو ٧٠% من إجمالي التعهدات المالية التي تم تقديمها لليمن، كما كان لدول المجلس نصيب الأسد في تقديم المساعدات التنموية والإنسانية والطارئة إلى اليمن الشقيق، واستمرت في تقديم دعمها لليمن خلال الأزمة التي مر بها، وتجاوزت المساعدات التنموية والإنسانية العاجلة التي قدمتها لليمن خلال العام الماضي مليار دولار.

وأشار إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي عقدت اجتماعات مكثفة مع الجهات المختصة في اليمن بعد انتخابات فبراير الماضي لمناقشة تسريع صرف المساعدات وتنفيذ المشاريع التنموية لدعم برنامج المرحلة الانتقالية، وتم الاتفاق على استئناف العمل في البرامج والمشاريع التي توقفت بسبب الأزمة، وتتجاوز قيمتها (٦٠٠) مليون دولار، كما تم الاتفاق على بدء تنفيذ مشاريع تنموية أخرى خلال العام الحالي بقيمة تبلغ أكثر من (٧٥٠) مليون دولار.

وقال "إن الاتفاق شمل مشروعات وبرامج للصندوق الاجتماعي للتنمية، وبناء وتأهيل عدد من المستشفيات، وبناء وتعزيز محطات الكهرباء، وبرنامج الطرق الريفية، وتطوير عدد من الموانئ وبناء وتجهيز المعاهد الفنية، وتمويل مشاريع في برنامج الأشغال العامة، إلى جانب إعلان دول المجلس عن استعدادها لتقديم مساعدات إضافية لتمويل مشاريع البرنامج المرهلي للاستقرار والتنمية".

وعبر عن تطلعه في أن تحذو الجهات المانحة الأخرى الأسلوب الذي اتبعته دول المجلس وأن يتم الاتفاق، في أقرب فرصة ممكنة، على خطوات عملية واضحة، لمساعدة الحكومة اليمنية على تحقيق هذا البرنامج المرهلي، واستعادة قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية ومواجهة الاحتياجات التنموية والإنسانية التي أصبحت أكثر إلحاحاً بعد الأزمة التي عصفت باليمن، وإعادة الأمل للمواطن اليمني في مستقبله.

كلمة وزير التنمية الدولية البريطاني "الن دنكن":

أشار وزير التنمية الدولية البريطاني "الن دنكن" إلى ضرورة العمل بروح الشراكة من أجل تقديم المعونات للشعب اليمني بطريقة شفافة من أجل بناء مستقبل أفضل لليمن، معتبراً أن اجتماع نيويورك القادم سيطلق فصلاً جديداً في حياة اليمنيين.

ودعا وزير التنمية البريطاني مجتمع المانحين إلى مؤازرة الجهود الحكومية اليمنية الهادفة إلى تلبية استحقاقات المرحلة الانتقالية الصعبة، منوهاً في هذا الصدد بالإنجازات التي حققتها حكومة الوفاق على صعيد استعادة الاستقرار وتطبيق بنود المبادرة الخليجية وفق آلياتها التنفيذية المزممة.

نائب رئيس البنك الدولي انجر اندرسون:

أشارت نائب رئيس البنك الدولي انجر اندرسون في كلمتها أمام المشاركين في مؤتمر الرياض للمانحين إلى أن انعقاد مؤتمر المانحين لليمن يأتي ثمرة للشراكة بين الحكومة اليمنية والبنك الدولي وحكومة المملكة العربية السعودية وبقية مجتمع المانحين بهدف حشد الدعم الاقليمي

والدولي للاستجابة لاحتياجات الشعب اليمني ومساعدة حكومة الوفاق الوطني على تجاوز التحديات التي تحفل بها المرحلة الانتقالية.

وشددت نائب رئيس البنك الدولي على أهمية اضطلاع المانحين بدور محوري في دعم جهود الحكومة اليمنية الهادفة إلى استعادة استقرار اليمن، معتبرة أن استقرار اليمن جزء لا يتجزأ من استقرار المنطقة والعالم كون اليمن يتمتع بموقع جغرافي حساس وهو ما يستدعي تضافر الجهود والمسعى لضمان امن واستقرار اليمن، لافتة إلى الدور الكبير الذي يعول على المجتمع الدولي في دعم الاقتصاد اليمني من خلال تعزيز التزامات كافة المانحين لدعم الحكومة اليمنية خلال هذه المرحلة.

واعتبرت نائب رئيس البنك الدولي أن مؤتمر الرياض للمانحين ليس اجتماعا عاديا بل استثنائيا وهو ما يمثل فرصة تاريخية أمام المجتمع الدولي لتقديم الدعم كون اليمن يمر بظروف عملية انتقال سياسي ويواجه عقباتها بشجاعة وهو في أمس الحاجة إلى دعم استثنائي. وقالت "أن نجاح مؤتمر الرياض للمانحين هو للتاريخ ونحن بحاجة أن نظهر ما يمكن أن نقدمه من دعم استثنائي لليمن وأحث المانحين على تقديم الدعم للحكومة اليمنية التي أظهرت أن لديها خطط طموحة من أجل استكمال الانتقال السلمي للسلطة".

وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدى :

أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدى تامين الحكومة اليمنية للحرص الذي أبدته الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة لإنجاح مؤتمر الرياض للمانحين، مشيرا إلى أنه تم إعداد كافة الوثائق التي عرضت خلال المؤتمر بالشراكة بين حكومة الوفاق الوطني وشركاء اليمن في التنمية.

وأشار وزير التخطيط والتعاون الدولي في جلسة العمل التي كرست لمناقشة وثيقة البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال مؤتمر الرياض للمانحين، إلى أن خطة الاستقرار المرحلي للفترة ٢٠١٢م - ٢٠١٣م تضمنت عدد من الأولويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي ستركز الحكومة بالتعاون مع مجتمع المانحين لليمن على تنفيذها خلال المرحلة الانتقالية والمتمثلة في استكمال الانتقال السلمي للسلطة واستعادة الاستقرار السياسي، وتحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون، وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وتحسين مؤشرات النمو الاقتصادي.

وبين الوزير السعدى أن التوجهات الحكومية القائمة تهدف إلى إطلاق مرحلة واعدة من الشراكة البناءة بين اليمن ومجتمع المانحين بما يسهم في دعم المساعي المشتركة لتلبية استحقاقات المرحلة الانتقالية الصعبة.

ولفت وزير التخطيط والتعاون الدولي إلى أن الشراكة بين اليمن ومجتمع المانحين تكتسب بعد أعمق خاصة بعد أن استكملت اليمن المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية والتي ستنتال العضوية الكاملة خلال الأشهر القادمة وأصبح الاقتصاد الوطني أكثر اندماجا وتكاملا مع الاقتصاد الإقليمي والدولي فضلا عن استمرار جهود الإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية وعلى رأسها البنك وصندوق النقد الدوليين ومجتمع المانحين.

مستشار الأمين العام للأمم المتحدة للشئون اليمنية جمال بن عمر :

اعتبر مستشار الأمين العام للأمم المتحدة للشئون اليمنية جمال بن عمر أن مؤتمر المانحين مناسبة لاستمرار الجهود الإقليمية والدولية الداعمة للشعب اليمني في مواجهة التحديات المختلفة، مؤكدا أن عملية الانتقال السياسي في اليمن مستمرة وملتزمة بالجدول الزمني في إطار الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.

ولفت إلى أن الأمم المتحدة تدعم بشكل كامل عملية الإعداد للحوار الوطني وتتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع كل الأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لإنجاح المسار السياسي.

وجدد بن عمر التأكيد على أن المرحلة الانتقالية في اليمن في مسارها الصحيح، مشيدا بدور رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الوفاق الوطني من أجل تحقيق الاستقرار والعمل على التنمية العادلة والمستدامة ومعالجة الأزمة الإنسانية.

لقاءات رئيس الوزراء بعدد من رؤساء الوفود المشاركة في مؤتمر الرياض للمانحين:

التقى رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة اليوم على هامش ترؤسه لوفد اليمن في مؤتمر الرياض للمانحين بعدد من رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر الذي بدأ أعماله اليوم.

حيث استقبل الأخ رئيس الوزراء رئيسة وفد صندوق النقد الدولي إلى المؤتمر، وجرى التباحث حول العلاقات الثنائية بين اليمن والصندوق واليات تطوير الشراكة القائمة، خاصة فيما يتعلق بتعزيز القدرات المؤسسية وتحقيق التنمية المستدامة.

وأكدت رئيس وفد صندوق النقد الدولي حرص الصندوق على تقديم الدعم لليمن وتعزيز الشراكة الفاعلة مع بقية المانحين لتقديم العون اللازم لليمن لتجاوز الأوضاع الراهنة، معربة عن تفائلها بخروج مؤتمر الرياض للمانحين بنتائج متميزة.

حضر اللقاء وزير المالية صخر الوجيه ومحافظ البنك المركزي اليمني محمد بن همام ووكيل وزارة المالية لقطاع العلاقات الخارجية جلال يعقوب.

إلى ذلك تناول الأخ رئيس الوزراء خلال لقائه الوفد السويسري برئاسة مساعد وزير الدولة لشئون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويلف هارد مجالات التعاون بين البلدين الصديقين وأفاق تنميتها وتطويرها في كافة الجوانب.

وعبر الأخ رئيس الوزراء عن تطلعه إلى تمتين أواصر التعاون مع الاتحاد السويسري، معربا عن تقديره لحرص سويسرا على المشاركة في أعمال مؤتمر المانحين لليمن والمساهمة الفاعلة فيه.

حضر اللقاء وزير المالية صخر الوجيه.

كما التقى رئيس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدكتور راجيف شاه.

جرى خلال اللقاء بحث التعاون القائم بين اليمن والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وآفاقها المستقبلية، إضافة إلى ما تقدمه الوكالة من دعم تنموي لليمن.

حيث أكد شاه أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ستضاعف حجم دعمها المخصص لليمن وتخصيص مبالغ للبرنامج الانتقالي للحكومة اليمنية لتحقيق الاستقرار والتنمية، لافتا إلى أن العمل الجماعي للمانحين من شأنه تحقيق الأثر البالغ على الواقع التنموي والاقتصادي والاجتماعي لليمن.

بدوره ثمن الأخ رئيس الوزراء ما تقدمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من دعم ومساندة لليمن خلال الفترة الراهنة وخططها المستقبلية لمضاعفة هذا الدعم، مشيرا إلى الجوانب الملحة والعاجلة التي تتطلب مساندة الأشقاء والأصدقاء لمساعدة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المرحلة الانتقالية الراهنة.

مؤتمر صحفي للرئاسة المشتركة لمؤتمر الرياض للمانحين :

أثنى وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي على النتائج التي خرج بها مؤتمر المانحين من تعهدات مالية لدعم التنمية في اليمن، معربا عن أمله في أن يكون اجتماع أصدقاء اليمن في نيويورك نهاية الشهر الجاري مكملا لطموح الشعب اليمني في إعلان بقية المانحين لتعهداتهم لمساعدة البلاد على تجاوز الأوضاع الراهنة.

وأكد السعدي، بحسب وكالة سبأ للأخبار، في المؤتمر الصحفي " التزام الحكومة اليمنية بالشفافية والوضوح في التعامل مع هذه التعهدات والمنح حتى يتم استثمارها بالشكل الأمثل، مشيرا إلى أن حكومة الوفاق الوطني عملت وتعمل على تذليل كافة المعوقات وتحقيق الأهداف المشتركة للدفع بعملية التنمية والاستفادة المثلى من المنح والمساعدات الدولية.

من جانبه أوضح وزير المالية السعودي الدكتور إبراهيم العساف أن حجم الدعم المعلن لليمن في هذا المؤتمر والذي وصل إلى حوالي ٦ مليار و٤٠٠ مليون دولار وهو رقم ممتاز يغطي متطلبات المرحلة المستعجلة في اليمن وجزء من المرحلة المتوسطة.. مبينا أن الاجتماع القادم لأصدقاء اليمن في نيويورك سيشهد أيضا إعلان تعهدات من بقية الدول والمنظمات التي لم تعلن تعهداتها في هذا المؤتمر.

وجدد العساف التزام المملكة العربية السعودية بدعم اليمن في عملية التنمية وتجاوز محنته الحالية.

كما تحدث في المؤتمر الصحفي وزير التنمية الدولية البريطاني الن دنكن ونائبة رئيس البنك الدولي لشئون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انجر اندرسن، حيث عبرا عن ارتياحهما لنتائج المؤتمر الذي اثبت وقوف المجتمع الدولي مع اليمن في الظروف الراهنة.. وأكدوا حرص المانحين على دعم استقرار وتنمية اليمن.

البيان الختامي الصادر عن الرئاسة المشتركة لمؤتمر الرياض للمانحين لليمن :

أكدت الدول والمنظمات المانحة لليمن التزامها بدعم مساع الحكومة اليمنية الهادفة إلى مواصلة تطبيق بنود المبادرة الخليجية وتنفيذ برنامج الاستقرار المرهلي الذي ينسجم مع أهداف المبادرة.

وعبر البيان الصادر عن الرئاسة المشتركة لاجتماع مؤتمر الرياض للمانحين عن ترحيب المانحين لليمن بأولويات البرنامج المرهلي والمصفوفة الملخصة للموارد ٢٠١٢م -٢٠١٤م التي أعدت من قبل حكومة الوفاق الوطني والتي تحدد الأولويات قصيرة ومتوسطة المدى وآليات التمويل كما التزم المانحين بتمويل الأولويات المحددة في المصفوفة إلى جانب تقديم كافة أوجه الدعم اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية في اليمن .

وأكد البيان أنه سيتم عقد اجتماع آخر للمانحين بعد انتهاء الفترة الانتقالية يكرس لجمع الموارد المالية اللازمة لتمويل احتياجات التنمية متوسطة وطويلة المدى مشيرا إلى انه تم إقرار الإطار المشترك للمسؤوليات المتبادلة تمهيدا لتحويله إلى مجلس الوزراء اليمني للمصادقة عليه منوها إلى أن هذا الإطار يأتي متوافقا مع مبادئ " بوسان " التي يدعم أهمية الوفاء بالتعهدات للمساعدات المالية كما يتضمن الإطار إصلاحات سياسية رئيسية والتزامات بالتنفيذ من قبل الحكومة وكذلك التزام المانحين بتعزيز قدرات الحكومة على إدارة الدعم الخارجي بفاعلية .

وشدد البيان على أهمية الشراكة بين الحكومة اليمنية والمانحين لدعم الاستثمار كونه يمثل احدي الوسائل الفاعلة للتسريع بوتيرة التحسن للمؤشرات الاقتصادية في اليمن منوها إلى أهمية الدور الذي يسهم به المجتمع المدني اليمني والإقليمي والدولي والمنظمات الإنسانية والقطاع الخاص مع الحكومة اليمنية في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والتنمية .

وأشاد البيان بمبادرة السعودية بتقديم مبلغ ثلاثة مليارات ومائتين وخمسون مليون دولار لدعم برنامج الاستقرار المرهلي في اليمن كما أكد على أهمية مشاركة كافة الدول والمنظمات المانحة لليمن في مؤتمر أصدقاء اليمن المقرر عقده في مدينة نيويورك الأمريكية في ال ٢٧ من الشهر الجاري.